

عريقات : إسرائيل استغلت المفاوضات لمواصلة الاستيطان



رام الله/وكالات
قال كبير المفاوضين الفلسطينيين الدكتور صائب عريقات إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي استغلت فترة المفاوضات لمواصلة البناء الاستيطاني في مدن الضفة الغربية والقدس المحتلة. وأوضح عريقات في تصريحات له أمس "إن إسرائيل استغلت فترة التفاوض لمواصلة البناء الاستيطاني وبناء أكثر من عشرة آلاف وحدة سكنية استيطانية، من دون أن يلوح في الأفق حتى الآن أي شيء إيجابي بخصوص انتهاء الاحتلال وتحقيق استقلال فلسطين وسيادتها". وأكد عريقات أن السلطة الفلسطينية لن تقبل بتعميد المفاوضات مع إسرائيل لدقيقة واحدة بعد التاريخ المحدد لانتهائها. إلى ذلك أعلنت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أنها ترفض أي تواجد للقوات الدولية على الأراضي الفلسطينية في حال التوصل لحل سياسي مستقلاً، حيث يواصل وزير الخارجية الأميركي جون كيري جهوده لدفع خطته للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وقال سامي ابو زهري الناطق باسم حماس في تصريح بثه الموقع الالكتروني للمكتب الاعلامي في حماس "تبع بين فينة وأخرى عروضاً شخصية من هنا وهناك حول المفاوضات وخاصة القبول بحركة حماس لن تقبل بتلك القوات وستعامل معها كاحتلال إسرائيلي". وأضاف ابو زهري انه "على كيري وغيره مراجعة مواقفهم فنحن لم نقفوا احداً للمساس بحقوقنا". ودعا ابو زهري الى "تشكيل اطار وطني واسع يجمع كل الفصائل لرفض المفاوضات وأي اتفاق سيخضع عنها" وتابع "سننصح ياسقاط تلك المؤامرة فلا يقبل اي بلد عربي ان ينتهك اي شبر من ارضه". وأوضح ابو زهري "ما تسمى بخطة كيري اعدت بين اميركا والكيان الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية وما تبقى من ثوابت وحقوق شعبنا، فنحو عشرين عاماً مرت على المفاوضات (الفلسطينية الإسرائيلية) ماذا جنت لنا سوى السراب؟". وأكد الناطق باسم حماس ان حركته "لن تسمح بأي اتفاق يمس بحقوقنا، شعبنا لن يقبل بالمساومة على حقوقه وثوابته". وكانت حماس والجهاد الإسلامي أعلنتا في تظاهرة مشتركة في غزة الأسبوع الماضي رفضهما لخطة كيري للسلام في المنطقة.



العراقيون ينتفضون على البرلمان



بغداد/وكالات
عمت التظاهرات معظم محافظات العراق أمس رفضاً لانتخابات اقراها البرلمان لنفسه ول كبار مسؤولي الدولة، منددين بما اعتبروه "سرقة" للشعب. وافر البرلمان العراقي قبل نحو اسبوعين قانوناً تقاعدياً يشمل كبار الموظفين الحكوميين، ويضمن للوزراء ولهؤلاء الموظفين امتيازات بينها راتب مدى الحياة ينسب قد تصل الى سبعة بالمئة من الراتب الحالي الذي يبلغ أكثر من عشرة آلاف دولار.

وفي محافظات اخرى بينها بابل جنوب بغداد، رفع منتظرون في الحلة اعلاماً عراقية ولقنات كتب عليها "لن نسكت على خيانتكم ايها البرلمانيون" وهدتوا "باكبونا (سرقونا) نواب الحلة". يذكر انه بعدما اقر البرلمان القانون بموافقة 130 نائباً حضروا جلسة التصويت من بين 170. اتصلت الغالبية العظمى من الاحزاب من التصويت لصالحه، واصدرت بيانات رافضة له. ويتجاهل القانون الجديد المطالبات الشعبية وقرارات مجلس القضاء التي ألغت قانوناً سابقاً يرفع راتب النائب التقاعدي الى 80% من راتبه الفعلي. ويستثنى القانون الجديد النائب من الحد الأدنى لسنوات الخدمة المطلوبة. وينص القانون على صرف راتب شهري يبدأ من 150 الف دينار (120 دولاراً)، للموظف العام الذي يخدم عشر سنوات كحد أدنى، لكنه يكافئ اعضاء مجلس النواب الذين خدموا اربعة اعوام بأكثر من سبعة بالمئة من الراتب الذي يتجاوز 11 الف دولار، بحسب نواب معارضين.

في المقابل، يمنح القانون الجديد كل موظف عام عدم ثلاثين سنة وتجاوز الخمسين من العمر كحد أدنى، 400 الف دينار شهرياً (325 دولاراً) بدلاً من 250 الف دينار (200 دولاراً) في الشهر.

الصين ضد أي حرب في شبه الجزيرة الكورية

بيكين/وكالات
أكدت الصين أنها لن تسمح أبداً بوقوع فوضى أو حرب في شبه الجزيرة الكورية. وصرح وزير الخارجية الصيني /وانغ يي/ أن بلاده جادة بشأن هذا الأمر، وبالمنظر لقرتها من شبه الجزيرة الكورية فإن لديها مصالح وشواغل كبيرة هناك. وأوضح ان بيكين لديها موقف دائم واضح من تعزيز نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة والحفاظ على سلامها واستقرارها وحل المازق النووي عن طريق الحوار السلمي والمفاوضات، معتبراً أن الأولوية الأولى في هذه اللحظة هو اغتنام الفرصة واستئناف المحادثات بأسرع ما يمكن. وحث /وانغ يي/ كل الأطراف المعنية على أن تضع في أذهانها المصالح الشاملة، وأن تتوخى الحذر في كلماتها وأفعالها وتبدي المرونة وتفضل المزيد للمساعدة في تخفيف الوضع واتخاذ خطوات ملموسة لحلح ظروف لامنة لاستئناف المحادثات السياسية. وضمن هذا الإطار، طالب الوزير الصيني بوضع القضية النووية الكورية على مسار حوار دائم وفعال لا يمكن العدول عنه.

توسيع صلاحيات الحكومة التركية

اقر البرلمان التركي أمس قانوناً يعطي الحكومة المزيد من السيطرة على تعيين القضاة والمدعين بعد مناقشات ساخنة وشجار في البرلمان ادخل على اثره عضو بالبرلمان السنهسي. وتوقع المعارضة من أجل السيطرة على المجلس الأعلى للقضاة والمدعين وهو الهيئة التي تعين كبار اعضاء السلطة القضائية في صلب النزاع بين رئيس الوزراء وحج طيب اردوغان ورجل الدين المقدم في الولايات المتحدة فتح الله غولن.

وعلى مدى عشرات السنين أصبح لغولن الذي يقول اتباعه انهم باللايين نفوذ في الشرطة والقضاء، ويخبر اردوغان باللائمة عليه في فتح تحقيق في الفساد يرى انه يستهدف الاطاحة به. وجاء قرار المصادرة على القانون بعد ليلة من المناقشات الساخنة ومشاجرة اصيب خلالها نائب برلماني معارض في انفه، وذكرت وسائل اعلام محلية ان علي احسان كوتورك النائب عن حزب الشعب الجمهوري ابراز احزاب المعارضة ادخل المستشفى مصاباً بكسر في الانف. وأوضح حزب الشعب الجمهوري الماضي انه سيطعن على مشروع القرار الخاص بالمجلس الأعلى للقضاة والمدعين امام المحكمة العليا الاقرب البرلمان.

568 مليون دولار الاحتياجات الإنسانية لامي

دكار/أ.ب.م.
أعلنت الأمم المتحدة انها تريد جمع 568 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية لامي خلال العام 2014، أي أكثر من 28% من المبلغ الاجمالي المطلوب لتسع دول في منطقة الساحل التي تهبها باستمرار ازمات غذائية ونزاعات. وقال ووبرت باير المنسق الاقليمي للشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة لمنطقة لساحل خلال اطلاق خطة إنسانية لثلاث سنوات (2014 إلى 2016) ان "احتياجات منطقة الساحل كبيرة. نواجه سنة جديدة من الاحتياجات الكبيرة". وتقدر احتياجات منطقة الساحل بأكملها في 2014 بحوالي ملياري دولار، وهو تمويل "سيسمح لنا متلا بمساعدة 12 مليون شخص يعانون من غياب الأمن الغذائي و 4.5 ملايين طفل يعانون من سوء تغذية حاد والاهتمام بـ 700 الف لاجئ و 17 مليون شخص معرضين لوبئة في المنطقة". على حد قوله.

وأضاف ان المنطقة المعنية "تضم أكثر من 145 مليون نسمة معوزين في تسع دول هي بوركينا فاسو والكاميرون وغامبيا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسنگال وتشاد". وقال ان واحدة من الدول الأكثر تعرضاً للخطر هي مالي التي شهدت نزاعاً مسلحاً في 2012 و 2013 وازمة غذائية في 2012. وكانت منظمات غير حكومية عدة بينها وكسفام قدرت عدد الذين يحتاجون الى "مساعدة غذائية فورية" في مالي بأكثر من 800 الف شخص.

مجلس الأمن الدولي يدعو الخرطوم وجوبا إلى سرعة التوصل لحل بشأن أبيي

نيويورك/وكالات
رحب مجلس الأمن الدولي باستئناف المفاوضات بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع شمال - وذلك في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا الخميس الماضي. ودعا مجلس الأمن، حكومة السودان والحركة الشعبية - قطاع شمال - إلى وقف الأعمال العدائية، والإلتزام بمحادثات مباشرة وبناءة دون شروط، من أجل التوصل إلى اتفاق ينهي الصراع في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن رقم 2046 الصادر العام الماضي. ورحب المجلس أيضاً بتنامي العلاقات الإيجابية بين السودان وجنوب السودان "كما اتضح في الأونة الأخيرة من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس السوداني عمر البشير إلى جوبا في يناير الماضي ومباحثاته مع الرئيس سلفاكير". وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء الوضع الإنساني المتردي في جنوب كردفان والنيل الأزرق، ودعوا جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل من أعمال العنف ضد المدنيين، أو القيام بأي أعمال عنشوائية، وبخاصة في المناطق المدنية، والتعجيل بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية.

وأكد المجلس كذلك على الفلح البالغ إزاء الوضع المتجر في منطقة أبيي، داعياً الخرطوم وجوبا إلى الألتزام بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2046، وتنفيذ الجوانب الملزمة من اتفاق عام 2011م الخاصة بالترتيبات الأمنية والإدارية في منطقة أبيي.

وشدد مجلس الأمن الدولي على ضرورة قيام الطرفين في الخرطوم وجوبا بإيجاد حل سريع بشأن أبيي، وإنشاء إدارة للمنطقة ودائرة شرطة خاصة بها.

وكان مجلس الأمن الدولي قد استمع إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام هيرفيه لاندسو حول الوضع في السودان وجنوب السودان بموجب القرار 2046 (2012م).

وفي الحقيقة فإن الاحتجاجات قد تعطيه فرصة لتوحيد الفصائل المتنافسة في الحزب الاشتراكي الحاكم وتقنيت المعارضة حيث يعارض كثير من المعتدلين أسلوب المظاهرات وصراف انتباه المواطنين عن المشكلات الاقتصادية.

ودعا مادورو أنصاره للتظاهر في شوارع كراكاس يوم السبت والأحد على منع المظاهرات غير المصرح بها. ويقول نشطاء في المعارضة إن نحو 150 متحتجا اعتقلوا في الأسبوعين الماضيين معظمهم بعد أعمال العنف التي وقعت يوم الأربعاء وإن حوالي 90 منهم مازالوا محتجزين. وتقدر الحكومة عدد المعتقلين بحوالي 70. ويقول زملاء للرئيس مادورو المتشدد ليوبولدو لوبيز الذي تصفه الحكومة بأنه "وجه الفاشية" وداعية

زملتنا". وتجمع نحو 500 شخص في ميدان الفنزويلي نيكولاس مادورو عشرات تكرر للأحداث التي جرت في البلاد ورافعين لافتات في تحد لحظر يفرضه الرئيس على المظاهرات.

ويتهم مادورو (51 عاماً) معارضيه بالسعي لانتقال عليه في تكرار الأحداث وأشعلوا الإطارات للتنديد بقمع المحتجين وتوجيه انتقادات حادة مادورو بسبب تقصي الجريمة ونقص المنتجات الأساسية.

وقال طالب يدعى ماركوس متى (22 عاماً) لرويترز في كراكاس: "سنبقى في الشوارع للأسباب ذاتها التي دفعتنا للخروج في السابق، والتضخم وانعدام الأمن والدولة القمعية التي ترفض الإفراج عن

المواقع، فإننا سنواصل التظاهر". وانتشر 1200 شرطي أمس في محاولة لاستعادة المجمع الاحتجاجي المحتل في شائغ شمال بانكوك وفق ما صرح رئيس مجلس الأمن الوطني برادون بتاناثابوت لفرانس برس.

لكن يبدو أنهم انسحبوا بعد اتفاق بين الطرفين وحل التفاوض من أجل إعادة فتح المجمع الذي يحلته المظاهرات بقيادة الكاهن البوذي لوانغ بو بودا أيسارا.

ويطالب المظاهرون الذين انخفض عددهم كثيراً خلال الأسابيع الأخيرة، فضلاً عن تحجى بنغلوك، بوضع حد لتأثير شقيقها تاكسين رئيس الوزراء السابق الذي أطاح به انقلاب في 2006م واتهم بإدارة شؤون البلاد من خلفه.

وتتخطى تايلاند منذ ذلك الانقلاب في أزمات سياسية متكررة دعت إلى الشوارع أنصار تاكسين ثم أعداءه.

ولم تغلق الانتخابات التشريعية التي جرت في الثاني من شباط/فبراير في إخراج البلاد من المأزق. وقد عمل المظاهرون الذين يبريدون الإطاحة بالحكومة واستبدالها "بمجلس من الشعب" غير منتخب، الاقتراع ولم تعلن له أي نتيجة في انتظار يومي اقتراع إضافيين في نهاية أبريل.

ورغم إعلان حالة الطوارئ في بانكوك قبل ثلاثة أسابيع، يبدو أن الحكومة تريد بأي ثمن تفادي تكرار أزمة 2010م التي أوغمت تسعين قتيلاً عندما أرسلت الحكومة الجيش لتفريق القصاص الحمر الموالين لتاكسين.

احتجاجات مناهضة لرئيس فنزويلا واعتقال العشرات

كراكاس/رويترز
احتجزت حكومة الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو عشرات تكرر للأحداث التي جرت في البلاد ورافعين لافتات في تحد لحظر يفرضه الرئيس على المظاهرات. ويتهمة مادورو (51 عاماً) معارضيه بالسعي لانتقال عليه في تكرار الأحداث وأشعلوا الإطارات للتنديد بقمع المحتجين وتوجيه انتقادات حادة مادورو بسبب تقصي الجريمة ونقص المنتجات الأساسية.

وقال طالب يدعى ماركوس متى (22 عاماً) لرويترز في كراكاس: "سنبقى في الشوارع للأسباب ذاتها التي دفعتنا للخروج في السابق، والتضخم وانعدام الأمن والدولة القمعية التي ترفض الإفراج عن

المواقع، فإننا سنواصل التظاهر". وانتشر 1200 شرطي أمس في محاولة لاستعادة المجمع الاحتجاجي المحتل في شائغ شمال بانكوك وفق ما صرح رئيس مجلس الأمن الوطني برادون بتاناثابوت لفرانس برس.

لكن يبدو أنهم انسحبوا بعد اتفاق بين الطرفين وحل التفاوض من أجل إعادة فتح المجمع الذي يحلته المظاهرات بقيادة الكاهن البوذي لوانغ بو بودا أيسارا.

ويطالب المظاهرون الذين انخفض عددهم كثيراً خلال الأسابيع الأخيرة، فضلاً عن تحجى بنغلوك، بوضع حد لتأثير شقيقها تاكسين رئيس الوزراء السابق الذي أطاح به انقلاب في 2006م واتهم بإدارة شؤون البلاد من خلفه.

وتتخطى تايلاند منذ ذلك الانقلاب في أزمات سياسية متكررة دعت إلى الشوارع أنصار تاكسين ثم أعداءه.

إنشاء صندوق

منوهاً أن المشروع يهدف إلى تقديم خدمات كثيرة للمرضى وسيسببهم في توفير رعاية طبية أفضل بالإضافة إلى توفير الأدوية وتخفيف معاناة المصابين.

اليوم تدشين

ويركز المحور الثالث على التعليم الجامعي والبحث العلمي، الرابع بجانب المؤسسي

الأمم المتحدة توصي بتعزيز حظر الأسلحة الصومالية



الأمم المتحدة/ أ ف ب
أوصى خبراء في الأمم المتحدة بأعادة تعزيز حظر على الأسلحة الموجهة إلى الحكومة الصومالية بعد عام على مخيفه، وذلك بسبب "التهديدات منهجية" ترتكها مقديشو. وفي تقرير سري حصلت وكالة فرانس برس على نسخة منه، يعدد الخبراء الامميون حالات اختلاس لصالح زعماء قبليين واحيانا المسؤولين في حركة الشباب الصومالية، تناولت أسلحة تم شراؤها خلال هذا الربع الجزئي للخطر. وفي فبراير 2013، قرر مجلس الأمن تخفيف الحظر المفروض على الأسلحة لمدة تجريبية، باستثناء اكرتية الأسلحة الثقيلة والاعتدة الحساسة، وبقيت عمليات شراء الأسلحة التي يجيزها القانون خاضعة لشرط الإبلاغ المسبق. وطلبت مقديشو المدعومة من واشنطن برفع الحظر المفروض منذ العام 1992 بهدف تعزيز محاربة تمرد حركة الشباب الصومالية. إلا أن باريس ولندن شددتا على ضرورة الحذر في أي رفع للخطر.

المتظاهرون في تايلاند يرفضون وقف احتجاجاتهم ضد الحكومة

بانكوك/ أ ف ب
توعد المتظاهرون المناهضون للحكومة التايلاندية أمس بمواصلة حركة الاحتجاج رغم إيداء الشرطة عزمها على إخلاء بعض المواقع التي يحتلونها غداة عملية تهدف استعادة مقر الحكومة. وتحاول حكومة بنغلوك شيونترا منذ الجمعة استعادة المباني الرسمية الأساسية بعد أكثر من ثلاثة أشهر من حركة احتجاج تطالب باستقالتها. ولم تواجه شرطة مكافحة الشغب الجمعة سوى مقاومة قليلة عندما أزلت خيم المتظاهرين من حول دار الحكومة التي لم تتمكن بنغلوك من استئصالها منذ نحو شهرين. لكن بعد العملية التي لم تشهد صداهات حقيقية ولا عمليات توقيف، عاد المتظاهرون لإقامة الترابيس. وتشكل العملية تغييراً في إستراتيجية الحكومة التي فضلت حتى الآن تجنب المواجهات بين الشرطة والمتظاهرين تقادياً لأعمال العنف خلال هذه الأزمة التي أسفرت عن سقوط عشرة قتلى على الأقل. وتركز الحكومة في الوقت الراهن على الإدارات الرسمية وليس مقرات الطرق الإستراتيجية في وسط المدينة التي يحتلها المتظاهرون منذ بداية عملية "شل" بانكوك في منتصف يناير. ولم تعلن السلطات خطة لتحرير تلك المواقع حيث يتجمع آلاف الأشخاص يومياً للاستماع إلى الخطب والحفلات الموسيقية. وقال الناطق باسم المتظاهرين اكانات برومغان "سنواصل الكفاح ولن تخيفنا عملية الشرطة" مؤكداً انه "سواء تمكنت الشرطة أم لا من السيطرة على تلك

